قسم أصول التربية

بحث بعنوان:

متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط

بحث مستل من رسالة ماجستير

إعداد الباحثة

هند محمد علي علي قشطة

إشراف

أ.د. محمد حسن جمعة

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي

ووكيل كلية التربية بدمياط لشؤون التعليم والطلاب

مدير مركز تعليم الكبار بجامعة دمياط

١٤٤٤ ه – 2023 م

المستخلص:

تُعد عدالة التعليم قضية مطروحة في القرن الحادي والعشرين والتي أصبحت محسومة بنص الدستور المصري، أن التعليم حق تكفله الدولة للجميع دون تمييز، ولذلك يترتب عليه حقوق يجب أن تُصان بآليات للمتابعة والمساءلة والمحاسبة، وكذلك منح الفرص للأبناء بتعليم جيد، ومستوى عالٍ من التميز، وعلى الدولة أن تكفل حق المطالبة بالعدالة التعليمية لكل فرد من أفراد المجتمع.

ويهدف البحث إلى التعرف على أبعاد العدالة التعليمية، والتعرف على المعوقات التي تواجه تحقيق العدالة التعليمية بمؤسسات رياض الأطفال، واعتمد البحث على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافه، وتوصلت النتائج إلى أهم متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط.

كلمات مفتاحية: مُتطلبات، العدالة التعليمية، مؤسسات رياض الأطفال.

Abstract:

Education justice is an issue raised in the twenty-first century, which has become settled by the text of the Egyptian constitution, that education is a right guaranteed by the state to all without discrimination, and therefore it entails rights that must be preserved through mechanisms for follow-up, accountability, as well as giving opportunities to children with good education, a high level of excellence, and on The state shall guarantee the right to claim educational justice for every member of society.

The research aims to identify the dimensions of educational justice, and to identify the obstacles facing achieving educational justice in kindergarten institutions, the research relied on the descriptive approach in achieving its objectives, The results reached the most important results for the achievement of justice in educational institutions, kindergarten institutions in Damietta.

Keywords: Requirements, educational justice, kindergarten institutions.

مقدمة البحث:

التعليم حق للجميع وأصبح هو المرتكز الرئيس لتقدم المجتمعات ولا سميا بدايةً من مرحلة الطفولة فهي الخطوة الأولى في السلم التعليمي، ومن هذا المنطلق نذكر أن رياض الأطفال لهم الحق في التعليم والثقافة والالتحاق بجميع الأنشطة التعليمية والاجتماعية في شتى مجالات الحياة، ويرجع استيعاب المجتمع لما فيه من طاقات كامنة تستثمر في اخراج جيل صاعد إلى النهوض لمستقبل باهر للأفراد جميعاً، وأن ما يزرعه المجتمع وهم صغار يحصده وهم كبار لآنهم مرآة الحاضر وصورة متوقعة للمستقبل.

وهكذا فقد صار الحق في التعليم حق أساسي لكل فرد من أفراد المجتمع، والنظر إلى هذا الحق كونه سابق ومؤسس لغيره من حقوق الإنسان الأخرى، ويترتب عليه تحقيق الإشباع الأمن والحقيقي للحاجات الإنسانية على إطلاقها، مما يمكن معه القول بأن المجتمعات أضحت تتعامل مع الحق في التعليم باعتباره مرادفاً للحق في الحياة، كونه السبيل الوحيدة والأمن أمام الأفراد لتحقيق طموحاتها، كذلك كونه الأداة الفعالة في تمكين الفرد من الخروج من دائرة التهميش بكل أشكاله. (بهنسي، ٢٠٢١، ٢٤٢)

ويعد التعليم ضرورة من ضرورات العصر، لذلك فتحت المدارس أبوابها للجميع، وأصبح التعليم حقاً يناله كل أفراد المجتمع، إلا أن استجابة أفراد المجتمع لهذا التعليم متباينة بتباين استعداداتهم وقدراتهم ودوافعهم وامكانياتهم، الأمر الذي جعل الفروق تظهر جلية في نتائج التعليم. (بدران، ٢٠٠٧، ٧)

وتعتبر مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التي يمر بها الطفل، حيث تبرز أهمية سنوات العمر الأوليات باعتبارها مرحلة تأسيسية تتشكل فيها شخصية الطفل في كافة أبعادها وملامحها وتتحد فيها اتجاهاته، كما ينمو إحساسه وتقديره لذاته ولذوات الآخرين، فضلاً عن كونها الفترة الملائمة والوقت المناسب لبدء

اكتساب المهارات الاجتماعية وباكتساب تلك المهارات يصبح الأطفال قادرين على التكيف حيث بالإمكان تعوديهم ممارسة الحياة مع أقرانهم في إطار مجتمعهم. (النقيب، ٢٠١٢، ٣٤٣)

وتُعد مرحلة رياض الأطفال في عصرنا الحاضر أحد السُبل الأساسية الكفيلة بتحقيق ذلك، بعد أن أصبحت ضرورة من ضروريات الحياة، وعدت المحضن الثاني للطفل بعد الأسرة. (فلاحي، رشيدي، ٢٠٢٢، ٤٤١)

لذا فإن الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال مسألة في غاية الأهمية، حيث تعد مرحلة حاسمة في بناء الفرد، ففيها ينمو الطفل نمواً متكاملاً إذا أتيحت له شتى الفرص لكي ينمو نمواً سليماً وتتوسع مداركه وتصقل مهاراته من خلال الألعاب والأنشطة المختلفة، كما يتم إشباع حاجاته المختلفة، فيعد الطفل ثروة الحاضر وعماد وأمل المستقبل الذي تعتمد عليه الأمم في تشييد حضاراتها، وبناء مجدها إذا ما أولته عنايتها ورعايتها، وقامت على إعداده وتربيته التربية التي تؤهله للقيام بما يناط به من مسؤوليات وواجبات تجاه خالقه ثم تجاه مجتمعه وما فيه من أفراد وجماعات. (محمود، ٢٠١٣، ٢٨٤:٢٠٥)

هنا تأتي قضية العدالة التعليمية وحق المصري في أن ينال حظوظه كاملة في تعليم وطني مجاني كأحد أهم التحديات التي تواجه مصر حالياً. وقضية عدالة التعليم قضية محسومة بنص الدستور المصري والذي أكد في مادته "١٩ من الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع)" أن التعليم الأساسي المجاني حق تكفله الدولة لكافة أبنائها دون تمييز، ومن هنا كان مسمي العدالة لم تعد مصطلحاً للرفاهية بل باتت حقاً مكفولاً بموجب الدستور والقانون، ويترتب على ذلك حقوق يجب أن تصان، ويجب أن تحاط هذه الحقوق بآليات للمتابعة والمساءلة والمحاسبة. آليات تكفل للدولة حق منح الفرص للأبناء للتعليم الجيد، وتكفل للأبناء حقوق المطالبة بالعدالة التعليمية التي

هي في مجملها واجب تلتزم الدولة بتقديمه وليست مظهراً من مظاهر الرفاهية تمن به الدولة علي ابنائها. (جوهر، الباسل ٢٠١٥، ٢)

وعلى هذا تساوي المواطنون جميعاً في الحقوق والواجبات يعني ذلك المساواة في فرص الالتحاق بالنظام التعليمي، وفرص مواصلته والتقدم في مراحله المختلفة، والمساواة في تحمل أعباءه، وفرص الحصول على عوائده، والمساواة في النظام التعليمي ستنفي أي تمييز يترتب عليه أي وضع من الأوضاع التالية: (Bernie ، ٢٠٠٧،١٨٢)

١. حرمان أي شخص من الالتحاق بالتعليم في أي مرحلة من مراحله.
٢. إجبار أي شخص على مستوى منخفض من التعليم.
٣. إنشاء أو تدعيم أي نظم تعليمية قائمة بذاتها لأشخاص بعينهم.

ويؤمل أن يفيد هذا البحث أولياء الأمور ومعلمات رياض الاطفال والمديرين وصانعي القرار التربوي، ومن لهم علاقة في تطوير وتحقيق العدالة التعليمية في رياض الأطفال بدمياط والوصول بهم إلى مجتمع يضمن لهم كافة الحقوق وتحقيق الأهداف المنشودة في المستقبل.

مشكلة البحث:

في ظل تحديات القرن الحادي والعشرين وما يمر به العالم من تغيرات في كل بقاع الأرض، تواجه مؤسسات التعليم مجموعة من المشكلات التي تعيق تحقيق عدالة تعليمية ومن ثم مرحلة رياض الأطفال، فهي الجوهرة المثمرة لبناء أفراد نافعين للمجتمع، وعليه فإن الأمثل بهم قبل دخولهم المدرسة العادية أن نبدأ بمرحلة الأطفال.

استهدفت دراسة (السيد، ٢٠٢١) التعرف على واقع تحقيق العدالة التعليمية بمؤسسات رياض الأطفال، والكشف عن تحدياتها ومعرفة متطلبات تحقيقها في مؤسسات رياض الأطفال.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة عبارة استبانة من ثلاثة محاور، طبقت على أولياء الأمور، والمعلمين، وأعضاء مجلس الأمناء، والمديرين، بمؤسسات رياض الأطفال بسوهاج.

وأسفرت نتائج الدراسة عن غياب تحقيق العدالة التعليمية بمؤسسات رياض الاطفال، وقدمت الباحثة تصوراً مقترحاً يمكن الاستعانة به لتحقيق العدالة برياض الأطفال على ضوء مواد الدستور المصري.

وأشارت دراسة (حافظ، ٢٠١٦) إلى بعض المشكلات الموجودة في مؤسسات رياض الأطفال والتي تحول دون حصول طفل الروضة على حقوقه، ومنها: قلة الموارد المالية وعدم توافر البنية الأساسية، مع قلة توافر بعض التجهيزات المدرسية والمواد التعليمية، وقلة الموارد البشرية المدربة التي تمتلك المهارات والكفايات التي تساعدها على قيادة عمليات التغيير والتحسين المستمر، مع عدم تحمس أولياء الأمور للتعاون مع مؤسسات رياض الأطفال.

وبجانب أن كثير من مؤسسات رياض الأطفال في مصر قد حادت– ومازالت تحيد– عن رسالتها التربوية والثقافية لعوامل وأسباب فكرية وأسرية ومدرسية ومجتمعية متباينة، وقد تمثل ذلك في حرمان الطفل من ممارسة أنشطة اللعب التربوي وأنشطة مراكز التعلم داخل وخارج حجرات هذه المؤسسات، واجباره جبراً وقهراً في ذات الوقت على ممارسة أنشطة تدريسية/ مدرسية في شكل تعليم الكتابة والحساب واللغات الأجنبية ربما دون استعداد، الأمر الذي يمثل تعليماً مدرسياً مفروضاً قبل الأوان واغتيالاً متعمداً لبراءة الطفولة المبكرة ونزعها من الأطفال الصغار نزعاً يدمي القلوب وينغص العقول. بالإضافة إلى ضعف توفير مكان مخصص يحقق لها الخصوصية التي تليق بها كمؤسسة ثقافية/ تربوية، حيث أصبحت معظم مؤسسات رياض الأطفال أشبه بمدارس التعليم العام في جرسها وحصصها ومقاعد وأساليب تعليمها وواجباتها وتقويمها، ومن ثم اختفاء الأدوار

التربوية والاجتماعية والنفسية لمعلمي تربية الطفولة المبكرة في مؤسسات رياض الأطفال. (طلبة، ٢٠١٢، ٥)

ومن المظاهر الواضحة لاختلال العدالة التعليمية في مصر ما كشف عنه تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠)، أن الوضع الاجتماعي – الاقتصادي وخلفية الأسرة هما أهم مؤشرين للتنبؤ بالإنجاز التعليمي بمصر، فأطفال كل من شريحتي الثروة الوسطي والعليا احتمال أداؤهم في امتحانات الشهادة العامة أفضل بدرجة أكبر من أطفال الشريحة الدنيا، كما أن احتمال أن يكون الطالب متفوقاً يزيد بدرجة كبيرة إذا كان طالباً من مدرسة خاصة أو تجريبية، كما يشير التقرير أيضاً أن حالة الفقراء في مصر أسوأ بالمقارنة بالأغنياء من حيث الالتحاق بالتعليم خاصة الإناث منهم. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، ٤)

وفيما يتعلق بغياب العدالة فإن هناك مظاهر تدل على ذلك أهمهما: (عبد التواب، ٢٠١٨، ٧٤:٧٠)

١. المركزية في اتخاذ القرارات وغياب دور متخذي القرار.
٢. قلة توافر الوسائل التعليمية وقلة التجهيزات المطلوبة لمراكز التعلم.
٣. قلة التمويل ومحدودية تقديم الخدمات وضعف البيئة الداعمة للتعليم.
٤. ضعف المشاركة المجتمعية وندرة الأنشطة التحفيزية.
٥. ضعف وجود برامج تربوية مخططة في مؤسسات رياض الأطفال.
٦. ضعف التأهيل للقيادات التربوية المشرفة ويرجع ذلك لإهمال الجدارات والكفايات التي ينبغي أن تتوافر في القيادات.

وبناءً على ما سبق تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في السؤال التالي:

كيف يمكن تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١. ما الإطار النظري والمفاهيمي للعدالة التعليمية؟

٢.ما المعوقات التي تحيل تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط؟

٣.ما متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١. التعرف على وضوح مفهوم العدالة التعليمية.

٢. التعرف على المعوقات التي تحيل تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط.

٣. التعرف على أهم متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الاطفال بدمياط.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في أهمية مرحلة الطفولة وأنها مرآة المستقبل، ومعرفة حقوقهم كاملة، بالإضافة أن هذا البحث قد يسهم بالإضافة إلى صانعي القرار بمؤسسات رياض الأطفال الوصول إلى أهم متطلبات تحقيق العدالة التعليمية، والاهتمام بشكل أكبر بحقوق الأطفال ورعايتهم.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافه.

أداة البحث:

تم اختيار المقابلة كأداة لجمع البيانات في البحث.

حدود البحث:

١) **الحدود الموضوعية:** متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط.

٢) **الحدود الزمنية:** زمن إجراء الدراسة الميدانية (يناير ٢٠٢٣).

٣) **الحدود البشرية:** عينة ممثلة من خبراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة دمياط، ومديري مؤسسات رياض الأطفال بدمياط.

٤) **الحدود المكانية:** محافظة دمياط.

مصطلحات البحث:

متطلبات: Requirements

طَلَبَ الشَّيءَ يَطْلُبه طَلَباً واطَّلَبه، طلب: التمس وأراد، طلبه طلباً: هم بتحصيله، والمطلب: هو الطلب أو المقصد أو موضع الطلب. (المعجم الوسيط، ٢٠٠٨، ٥٦١)

مُتَطلَّب: اسم مفعول من تطلَّب، جمعها متطلَّبات، اسم متطلَّبات الحياة: مُقْتَضيَاتُهَا وَحَاجِيَاتُهَا، متطلبات خدمة الدين: المبالغ المطلوبة لدفع فوائد الدين وسداد السندات عند استحقاقها. (محروس، محمد، عبد المقصود، ٢٠٢٢، ٣٤١)

وعرفت المتطلبات أنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتغيرات الواجب القيام بها في كافة الجوانب، والتي تتصل بالإدارة، وذلك لتحقيق مستوى عالٍ من الأداء، في ظل معايير الجودة التي وضعتها بعض الهيئات الخارجية. (العجرمي، ٢٠١٨، ١١)

ويُعرف البحث إجرائياً مُتطلبات: مجموعة من السياسات والإجراءات والأسس الواجب توافرها لتحقيق الأهداف المطلوبة بنجاح من وجهة نظر صانعي القرار.

مؤسسات رياض الأطفال: Kindergarten Institutions

هي مؤسسات تربوية/ اجتماعية، ملحقة (حالياً) ببعض المدارس الابتدائية الحكومية، تقوم أساساً بعملية المساعدة في تربية الأطفال ما بين عمر (٤-٦) سنوات، وتهدف إلى تحقيق النمو النفسي الشامل والمتكامل للأطفال من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية وتنمية قدراتهم ومواهبهم عن طريق اللعب التربوي والعمل المنظم والنشاط الذاتي الموجه داخل وخارج الحجرات، بما يتناسب مع خصائص ومتطلبات نمو الأطفال الصغار ويحقق ذواتهم الطفولية في هذه المرحلة العمرية المبكرة من العمر في إطار ثقافة المجتمع. (أحمد، ٢٠١١، ٥٠٦)

ويُعرف البحث إجرائياً مؤسسات رياض الأطفال: المؤسسات التربوية والاجتماعية التي تضم الأطفال وتكسبهم مهارات التعامل لمواجهة المجتمع قبل المدرسة وتلبية حاجاتهم في عمر من (٣-٦) سنوات.

العدالة التعليمية: Educational Justice

تعني أن توفر الدولة لكل فرد التعليم الذي يتناسب مع قدراته، وأن يتمتعوا بخدماتهم التعليمية التي تقدمها الدولة بحيث يكون هذا التوزيع توزيعاً عادلا على الجميع دون تمييز أو تحيز. (جوهر، أحمد، غنيم، ٢٠١٧، ١٨٢)

ويُعرف البحث العدالة التعليمية: بأنها ضمان حقوق التعليم لكل مواطن دون تمييز في المجتمع.

وإجمالاً يُعرف البحث العدالة التعليمية من خلال رياض الأطفال بأنه تأكيد الاستحقاق القانوني والأخلاقي لهؤلاء الأطفال في حقهم المشروع داخل تلك المؤسسات.

أولاً: الإطار النظري للبحث

العدالة مفهوم يسوده الغموض، إذ يرى البعض انه يظل تجريداً في عالم العقل لا سبيل لتطبيقه في عالم الواقع، وأن ما يجرى تطبيقه من العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما هي الا محاولات يقصد من ورائها الحفاظ على الحقوق التي أقرها القانون الطبيعي والأخلاقي، ويذهب البعض مذهبا متفائلا **بقولهم** أن الطبيعة البشرية قد ارتقت عبر التاريخ، مما خلق لدى الإنسان نوعاً من الرقابة الذاتية، وينظر البعض إلى العدالة من منظورات فلسفية واجتماعية مختلفة، فهناك العدالة القائمة على فكرة الحق، وهناك العدالة القائمة على فكرة الخير، واذا كان تحقيق مفهوم إعطاء كل ذي حق حقه يقوم على فكرة أن استحقاق الإنسان لحقه يعود لمجرد كونه إنساناً، سميت عندها العدالة بالعدالة الطبيعية، أما إذا كان استحقاق الإنسان لحقه يقوم على قاعدة عامة يقبلها مجتمعه سميت عندها العدالة بالعدالة الاتفاقية إذا كان هذا الحق يستند إلى قاعدة تجعل من ينتهكها مسئولا عن فعله أمام سلطة عمومية سميت عندها بالعدالة القانونية، وتشير عدالة التبادل إلى تلك العلاقات التعاقدية التي تلزم كل فرد أن يعطى غيره حقه كاملا دون الالتفات لقيمته الشخصية أو مكانته الاجتماعية، بينما تحكم العدالة التوزيعية توزيع المكافآت وتعيين العقوبات، أي تحدد استحقاقات الفرد من مكافأة او قصاص. (مطر، ٢٠١٥، ٢١٧، ٢١٨)

لذلك يمكن تعريف العدالة التعليمية على أنها: ضمان إتاحة فرص متكافئة للجميع للحصول على خدمات تعليمية جيدة المستوى دون أي شكل من أشكال التمييز سواء على أساس النوع أو المستوي الاجتماعي أو المنطقة أو أي أساس آخر. (العربي، ٢٠١٢، ١٣٤)

١. مبادئ العدالة التعليمية

تتمثل مبادئ العدالة التعليمية في: (فرج، ٢٠٠٥، ١٣٢)

أ. الحق في التعليم.

توفير الفرصة التعليمية المتاحة بالمجان والانتقال من مرحلة تعليمية لأخرى دون أي تمييز بسبب الجنس أو النوع أو الدين أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

ب. الاستمرار في التعليم.

متابعة التعليم بما يتفق مع قدرات المتعلم واستعداداته واحتياجاته.

ج. المساواة في التعليم.

تمكين جميع أفراد المجتمع من الحصول على نصيب متكافئ من الخدمات التربوية المتاحة واشباع كامل لاحتياجاته العملية أي أن الجميع يأخذون فرصاً متساوية حسب استعداداتهم وقدراتهم. فالمساواة الاجتماعية تعنى أن جميع الحالات المتماثلة تعامل بالتساوي وبطرق وأحكام متماثلة لأن ذلك يعد نوعاً من العدالة والمساواة، وبالتالي فإن العدالة الحقيقية في تكافؤ الفرص التعليمية في السياسات التعليمية تتحقق من خلال الآتي: (خضر، ٢٠٠٠، ١٨،١٩)

١) أن تكون الخدمة التعليمية المطلوبة موجودة فعلاً كأن تكون المؤسسة التعليمية مبنية وقائمة.

٢) أن تكون متاحة لكل من يرغب في الالتحاق بها ممن تنطبق عليهم شروط القيد في تلك المؤسسة.

٣) أن يكون الالتحاق بها ميسوراً دون عوائق مالية، أو اجتماعية، أو سكنية، أو صعوبة المواصلات في الوصول إليها.

٤) المساواة في ظروف التعليم وتوفير امكانياته لجميع الملتحقين.

٥) المساواة في المعاملة والاحترام في المواقف المختلفة داخل مجتمع الدراسة دون تمييز في العاقلات.

٦) القدرة على مواصلة التعليم إلى أقصى ما تسمح به القدرات العلمية في التحصيل.

٧) التكافؤ والمساواة في تقدير نتائج التعليم.

٨) التكافؤ في فرص العمل على أساس قدرات الخريج ومهاراته ومواهبه المختلفة الملائمة لنوع العمل.

د. تكافؤ الفرص التعليمية.

يُعد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية واحد من أهم الركائز والمقومات الأساسية لإقامة المجتمع العادل، وتدعو إلى توفير معيار الجدارة والذي يتمثل في التساوي في المعاملة مع الآخرين في الحصول على الفرص التعليمية والدخل الجيد. (Mahler, Winkelmann, 2005, 1)

ويعرف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بأنه حق كل فرد في المجتمع تنطبق عليه الشروط المتفق عليها بأن يلتحق بالتعليم ويستمر بقدر ما تؤهله قدراته الشخصية، ويتمتع بخدماته، وأن يحصل على الوظيفة التي تتفق مع مستواه التعليمي، بغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والنوع أو الجماعة أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها. (الخشيبي، ٢٠٠٢، ٢٤٣)

كما يمكن تعريف تكافؤ الفرص التعليمية بأنها إتاحة الفرص التعليمية لميول المتعلمين واتجاهاتهم بحيث يصل كل فرد إلى أقصى ما توصله إليه ميوله وقدراته، فهو يوفر مراحل تعليمية متعاقبة ذات مناهج تعليمية متنوعة وأهداف عديدة ومترابطة تقدم لجميع أفراد المجتمع على حدٍ سواء، وأن يكون التكافؤ لكافة أبناء الشعب بالتساوي والعدل وإعطائهم حرية اختيار نوع التعليم ومستواه وفق إمكانياتهم وقدراتهم الشخصية وليس وفق طبقاتهم الاجتماعية وإمكانياتهم الاقتصادية أو أصولهم الوراثية واتجاهاتهم السياسية أو جذورهم المعرفية. (عيسى، ٢٠١٢، ٨٧)

٢. معايير تحقيق العدالة التعليمية.

الحق في التعليم هو حق كل فرد، سواء أكان طفلاً أم يافعاً أم راشداً في الحصول على تربية جيدة، حيث تحترم كرامته ويتحقق نمو شخصيته على أفضل وجه، حتى يتمكن من تحقيق ذاته ويصبح عنصراً فعالاً في المجتمع، وليس تحقيق

هذا الحق بالسهولة التي نتصورها، بل إنه كثير التعقيد ويفترض التزاماً من المعنيين باتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لتأمين تكافؤ الفرص لجميع الأفراد فيما يخص الالتحاق بالمؤسسات التربوية، وتكافؤ الفرص في المعاملة، والمتابعة، والنجاح، أي توفير بيئة تعليمية سليمة تحترم حقوق المتعلم، وتوفير جميع مستلزمات جودة التربية من مناهج تعليمية تراعي تطلعات الأفراد، ومعلمين ومؤهلين، وخدمات تربوية مساندة، لتأمين استفادة جميع المتعلمين، مهما كانت فروقاتهم الفردية من الفرص التعليمية المتاحة لهم. (جوهر، أحمد، غنيم، ٢٠١٧، ١٨٢)

ولذلك يمكن تحقيق العدالة التعليمية في التعليم أن تتحقق عن طريق مجموعة من المعايير وهي كالآتي:

أ. العدالة التعليمية طبقاً لمعيار الحاجة ومعيار الجدارة.

العدالة التعليمية طبقاً لمعيار الحاجة.

يشير هذا المعيار إلي توزيع الخدمات التعليمية ومصادرها بحيث يتم طبقاً للحاجات التعليمية للأفراد، بمعني من يحتاج أكثر يحصل علي أكثر، ويري أصحاب هذا الاتجاه، أنه إذا كانت الفروق الفردية في الذكاء مهمة، فإن قدراً كبيراً من هذه الفروق يحدث في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة، وما تزال الأسرة تؤدي دوراً مهماً في هذه الفروق، ومن ثم فإنه يجب أن يتبني المجتمع وسائل وبرامج تعليمية خاصة لكي تعوض ضعف كفاءة البيئة التي ينمو فيها هؤلاء الطلاب، وهذا يعني تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية والصحية والمادية لبعض الطلاب ذوي المستوي الاقتصادي المنخفض وذلك لتحييد العامل المادي مما يجعل التسابق بين الطلاب علي أساس الجدارة المعتمدة على القدرات الذهنية فقط. (نسيم، توفيق، وآخرون، ١٩٩١، ٩٥)

ويفعل العديد من الإجراءات والممارسات، والتي تتمثل في التفاوت الطبقي الصارخ بين المدارس الرسمية والخاصة، والبيئات الاجتماعية والثقافية الدنيا والعليا،

والقرى والمدن، وانتشار الدروس الخاصة، وسيادة مبدأ أن التعليم لمن يدفع أكثر بدلاً من التعليم لمن يقدر. الأمر الذي يؤدي إلى تلاشي مجانية التعليم شيئاً فشيئاً بعد أن كانت من أهم مبادئ تحقيق فرص التعليم المتساوية، حقيقة أن الآباء يتحملون النذر اليسير مقابل التحاق أبنائهم بالمؤسسات التعليمية الرسمية، إلا أنهم أمام العديد من الظروف مضطرون إلي تحمل أعباء مالية تفوق عشرات المرات المصروفات الدراسية التي كانت تدفع قبل المجانية. (تركي، ١٩٨٩، ٤٠٣)

العدالة التعليمية طبقاً لمعيار الجدارة.

والجدارة هنا تعني "جميع أنماط وأشكال الأداء الفني للفرد والذي يمكن تحديده ويشمل (الذكاء – العمل – الجهد – المهارة)"، وتدعو فكرة الجدارة والكفاءة إلي أن يعامل كل فرد في المجتمع أو المؤسسة التعليمية بالتساوي مع الاخرين، وذلك بتوفير نفس المستويات الدراسية والكتب المقروءة والتكلفة المتساوية لجميع الطلاب دون تفرقة أو اعتبار للجنس أو اللون، وإذا تحقق ذلك النجاح سيكون لمن هم أكثر قدرة وكفاءة، وهذا يعني أن من يمثل المكانة الاجتماعية العليا هم صفوة عقلية أو عملية، وبهذا ترجع الفروق بين الأفراد في مقدار الدخل، والثروة ، والقوي، إلي اختلافات بين الأفراد وفي مقدرتهم وإمكانياتهم الشخصية، وذلك لأن المجتمع من حيث المبدأ يعطي كل فرد فرصاً متساوية مع الآخرين ليصبح ذا نفوذ أو نجاحاً. ويلاحظ أن هذا الاتجاه يتجاهل العوامل البيئية، والظروف الاقتصادية الاجتماعية التي تؤثر على فرصة الحصول على التعليم والاستمرار فيه. (رمضان، ٢٠٠٥، ٣٥)

ب. العدالة التعليمية طبقاً لمعيار القبول والالتحاق، وظروف التعليم الداخلية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفرص العمل بعد التخرج.

العدالة التعليمية طبقاً لمعيار القبول والالتحاق.

حيث يتمثل هذا المعيار في أن تساعد الحكومة كل فرد في المجتمع تنطبق عليه معايير وشروط القبول، في أن يلتحق بأي مرحلة أو نوع من التعليم الحكومي

العام بغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالمستوي الاقتصادي الاجتماعي أو النوع أو المنطقة الجغرافية المقيم بها، ويستمر العمل طبقاً لهذا المستوي من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة ويعتبر أبسط مستويات تكافؤ الفرص التعليمية في تطبيقه. (الشخيبي،٢٠٠٢، ٣٥)

العدالة طبقاً لمعيار ظروف التعليم الداخلية.

حيث يشير هذا المعيار إلى حصول كل طالب علي فرصة متكافئة مع غيره في الاستفادة من المصادر والعناصر والخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة، وأن يتم توزيع هذه المصادر والخدمات بالتساوي أو حسب الاحتياجات بقدر الإمكان بين طلاب المرحلة التعليمية الواحدة، ويتصف هذا المعيار بالصعوبة والتعقيد نظرًا لكثرة العناصر التعليمية المرتبطة به مما يتطلب جهدًا كبيرًا من القائمين على النظام التعليمي بالإضافة إلى ضرورة الحيادية والموضوعية والتخطيط الرشيد. (جوهر، أحمد، غنيم، ٢٠١٧، ١٨٥)

العدالة طبقاً لمعيار الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

حيث أن معيار الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطلاب له تأثير فعال في عملية تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلاب، فالطلاب ذوي الخلفية الاجتماعية الاقتصادية المرتفعة يحصلون على النسبة الأكثر من تكافؤ الفرص في التعليم، فعامل الثروة والتعليم عند الوالدين يساعد الطالب على إتمام مسيرة التعليم، وهذا على عكس الطالب الذي يتمتع بالخلفية الاقتصادية المنخفضة، لذا لابد عند توفير فرص الالتحاق بالتعليم مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطلاب حتى يتم تحقيق العدالة التعليمية بين الطلاب في مؤسسات التعليم. (جوهر، أحمد، غنيم، ٢٠١٧، ١٨٥-١٨٦)

العدالة طبقاً لمعيار فرص العمل بعد التخرج.

حيث يعتبر هذا المعيار همزة الوصل بين النظام التعليمي والبناء الوظيفي في المجتمع ويدل على نجاحه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ويؤكد هذا المعيار

على أن يحصل كل خريج من التعليم الحكومي على فرص متكافئة مع غيره في الحصول علي العمل أو الوظيفة التي تتفق مع مؤهله وتخصصه الدراسي وخاصة إذا كانت الحكومة مسئولة عن توظيف الخريجين في المؤسسات الحكومية ويتفق التطبيق السليم لهذا المعيار مع المبدأ الديمقراطي (الرجل المناسب في المكان المناسب) حتى يستطيع الفرد أن يخدم ويفيد مجتمعه. (الخشيبي، ٢٠٠٢، ٢٤٦-٢٤٧)

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاقتصار على التكافؤ في القبول غير كافٍ لتحقيق العدالة في فرص التعليم، ولكن لابد من الظروف الداخلية للتعليم ككل والتكافؤ في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لا يبدأ من داخل النظام التعليمي بقدر ما يبدأ أولاً من خلال توفير فرص وظروف اقتصادية واجتماعية متساوية، وذلك من خلال أنواع الاختلافات التي يضعها المجتمع ونظمه، مما سيؤدي إلى العدالة في حصول كل فرد على فرصة متكافئة مع غيره. (الدهشان، ١٩٩٣، ٣٣،٣٤)

٣. المعوقات التي تواجه تحقيق العدالة بمؤسسات رياض الأطفال في مصر.

من أهم نقاط الضعف في منظومة رياض الأطفال في مصر أنه يغلب على العديد من الرياض إن لم تكن كلها – تدريب الأطفال على الكتابة رغم مخالفة ذلك للدراسات والتوجهات العلمية في هذا الصدد وكذا مخالفة ذلك لما تضمنته لائحة القانون، ومما يثير الدهشة هو تشجيع أولياء الأمور لهذا التوجه الخاطئ ويظن الآباء أن هذا التوجه سوف يكون له مردود إيجابي على العملية التعليمية المستقبلية للطفل وأن ذلك سوف يؤدي إلى التفوق المستقبلي لأبنائهم وقد تبع ذلك التوجه ظهور ظاهرة الدروس الخصوصية في رياض الأطفال. (الدسوقي، ٢٠٠٩، ٧٨٩)

ومن التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق العدالة بمؤسسات رياض الأطفال في مصر ما يلي: (رستم، ٢٠٠٤)

أ. عدم كفاية معلمي رياض الأطفال لاستيعاب الزيادة المنشودة.

ب. ارتفاع كثافة الفصول والتي قد تصل إلى ٥٠ طفلاً في معظم الأحيان.

ج.ضعف انتظام الأطفال في الحضور يومياً للروضة.

د. قلة وجود حجرات لممارسة الأطفال للأنشطة.

ه. العجز في بعض التجهيزات والأدوات المادية التي تستخدم بكثرة في برامج الأنشطة اليومية.

و.قلة تعاون أولياء الأمور مع هيئة التدريس، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بعقد مجالس الآباء بصفة دورية.

ز.وجود عجز في معلمات رياض الأطفال المؤهلات تربوياً ومهنياً، مما قد يؤدي إلى الاستعانة ببعض المعلمات غير المتخصصات.

ح.تقليدية برامج الأنشطة التربوية في رياض الأطفال وجمودها، والتي تكاد تخلو من المفاهيم والمهارات وأنماط السلوك المرغوب إكسابها للطفل للتوافق التدريجي مع مجتمعات التعلم.

ط.ضعف التعيينات بمرحلة رياض الأطفال بالرغم من وجود عدد من الخريجين في انتظار التعيين ويكتفي بتعيينهم بالحصة مما ينتج عنه مشاكل كالانقطاع عن العمل بدون إنذار.

ي.عدم وجود موجهين تربويين تخصص رياض أطفال بسبب مشكلة الترقية بالأقدمية وبالتالي يتم الاستعانة بموجه تخصصات أخرى للإشراف على رياض الأطفال.

ومن المشكلات الموجودة في رياض الأطفال أن منهج رياض لا يقوم على أسس أكاديمية أو خبرات محددة بل يقوم على توفير مختلف الخبرات والتجارب التي تخدم الطفل وتكسبه الخبرة اللازمة وتعمل على تنميته في مختلف مجالات النمو، ويختلف هذا الأمر من روضة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، لهذا من

الضروري أن تقوم الجهات المسئولة بوضع منهج موحد يعمم على جميع رياض الأطفال. (فارس، ٢٠٠٦، ٤٣)

ثانياً: الإطار الميداني للبحث

بعد عرض الإطار النظري للبحث ننتقل إلى الإطار الميداني والذي يتمثل في استخدام أداة البحث المقابلة، والتي طبقت على عينة ممثلة من خبراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية وعددهم ٣، و٧ من مديري مؤسسات رياض الأطفال بدمياط، وكانت أسئلة المقابلة عبارة عن:

١.ما تصوركم للعدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط؟

٢.ما المعوقات التي تحول دون تمتع الأطفال داخل مؤسسات رياض الأطفال بدمياط بحقوقهم في التعليم؟

٣.ما مقترحاتكم لدعم تحقيق العدالة التعليمة في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط؟

تحليل نتائج تطبيق البحث:

قامت الباحثة بتحليل إجابات عينة البحث التي تمت إجراءات المقابلة معهم، وتم تحليل الإجابات عن الأسئلة التي طرحت عليهم على النحو التالي:

تحليل السؤال الأول:

ما تصوركم للعدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط؟

اتفقت إجابة العينة بنسبة ١٠٠% على ما يلي:

١)ضرورة الالزام بمجانية التعليم وفقاً للدستور المصري.

٢)اهتمام الدولة بأن تعليم الأطفال يعد اتجاهاً مواكباً لاتجاهات العدالة العالمية في التعليم.

٣)تؤمَن الدولة الحقوق التعليمية المشروعة للأطفال داخل مؤسسات التعليم.

٤)مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الارتقاء بجهود تربية الأطفال.

٥)توفير البيئة الصفية المناسبة لمناخ تعليمي جيد داخل فصل الروضة.

٦)مراعاة الفروق الفردية لكل طفل بما يلبي احتياجاته وفقاً لقدراته ومهاراته.

٧)استحداث أنماط تعليمية جديدة وتمكين الإتاحة لكل طفل.

وأضافت نسبة ٢٠% من العينة على ما يلي:

١)اللامركزية في اتخاذ القرار اللازم في دعم عدالة التعليم بمؤسسات رياض الأطفال.

٢)تعدل الدولة من تشريعاتها لعدالة تعليمية مواكبة للظروف.

٣)الاهتمام بتطوير البنية التحتية لمؤسسات رياض الأطفال لاستيعابهم.

تحليل السؤال الثاني:

ما المعوقات التي تحول دون تمتع الأطفال داخل مؤسسات رياض الأطفال بدمياط بحقوقهم في التعليم؟

اتفقت إجابة العينة بنسبة ١٠٠% على ما يلي:

١)غياب الثقافة القانونية لدى العاملين بمؤسسات رياض الأطفال مما يؤثر سلباً على استمتاع الأطفال بحقوقهم في التعليم.

٢)غياب الثقافة القانونية لدى أولياء الأمور مما يؤثر سلباً على استمتاع الأطفال بتلك الحقوق.

٣)غياب الاتاحة الكاملة للأطفال في مؤسسات رياض الأطفال وقصور عدالة التعليم فيها.

٤)فجوة التنظير القانوني الدستوري لحقوق الأطفال وبين الممارسات الواقعية التي تسلبهم بعض هذه الحقوق.

٥)غياب التواصل بين مؤسسات رياض الأطفال وبين أولياء الأمور.

٦)ارتفاع الكثافة داخل فصل الروضة بما لا يتناسب مع تحقيق العدالة التعليمية.

٧)ضعف تدريب وتأهيل معلمات رياض الأطفال بكيفية تحقيق عدالة تعليمية لأطفال الروضة.

٨)ضعف المخصصات المالية لممارسة الأنشطة مما ينتج عنه تكرار للأنشطة التقليدية.

وأضافت نسبة ٣٠% من العينة على ما يلي:

١)قلة توافر عوامل الأمن والسلامة داخل مؤسسات رياض الأطفال.

٢)تفاوت البيئات يُعد مؤشراً سلبياً لضعف استمتاعهم بالخدمات التعليمية المقدمة للأطفال.

٣)صعوبة التكيف داخل فصل الروضة نتيجة للتباين في المستويات الاجتماعية للأطفال.

تحليل السؤال الثالث:

ما مقترحاتكم لدعم تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط؟

اتفقت إجابة العينة بنسبة ١٠٠% على ما يلي:

١.توفير دليل لممارسة الطفل لحقوقه داخل الروضة وكيفية تفعيل حقوق الطفل.

٢.إدراج مرحلة رياض الأطفال في السلم التعليمي المصري.

٣.التزام الدولة بتوفير البيئة الداعمة الملائمة لتكيف الأطفال دخل مؤسسات رياض الأطفال.

٤.استخدام كل الأساليب المتاحة لتوفير مناخ تعليمي جيد يحقق العدالة التعليمية.

٥.توفير مباني مجهزة لاستيعاب جميع الأطفال بمختلف فئاتهم.

٦.عقد دورات تدريبية لمعلمات رياض الأطفال لمساعدة الأطفال على ممارسة حقوقهم.

٧.تتعاون الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني لإقرار مبادئ العدالة في التعليم للأطفال داخل مؤسسات رياض الأطفال.

ثالثاً: متطلبات تحقيق العدالة التعليمية في مؤسسات رياض الأطفال بدمياط.

١. دعم قضية عدالة تعليم الأطفال في مؤسسات رياض الأطفال.

٢. تأكيد التزام الدولة بسياسات صارمة للمساءلة والمحاسبة لدعم عدالة تعليم الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال.

٣. التزام الدولة بتوفير آليات مرنة لدعم عدالة التعليم للجميع وفق مبادئ الدستور المصري ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٤. سن التشريعات الجديدة الداعمة لحقوق الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال.

٥. تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني للدولة في تحقيق عدالة تعليمية للأطفال بمؤسسة رياض الأطفال.

٦. التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني لتوفير الدعم المادي والعيني لدعم عدالة تعليم الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال.

٧. تنويع مصادر التمويل الداعمة لتعليم وتدريب الأطفال لدعم العدالة التعليمية بمؤسسات رياض الأطفال.

٨. تنظيم الحملات الإعلامية ونشر التوعية لدعم قضية عدالة تعليم الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال.

٩. تفعيل دول الأسرة في ضمان استمتاع أطفالهم بحقوقهم كاملة لدعم العدالة التعليمية.

١٠. عقد لقاءات دورية بين إدارة رياض الأطفال ومجالس الآباء فيما يتعلق بدعم عدالة تعليم الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال.

١١. الأخذ بنظام الجودة الشاملة في تطوير مؤسسات رياض الأطفال.

١٢. استقلال ميزانية الروضة ووجود قرارات وزارية بذلك.

١٣. مشاركة الأطراف المعنية في صنع القرار.

المراجع

المراجع العربية:

أحمد، إيناس جابر. (٢٠١١). "*حقوق الطفل في القانون الدولي*"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ٢٠، ع ٣٤، كلية الحقوق، جامعة المنوفية.

المعجم الوسيط. (٢٠٠٨). مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي (٢٠١٠). *مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ – شباب مصر: بناة مستقبلنا*، متاح على موقع:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/%20reports/243/%20egypt_2010_ar.pdf

الدسوقي، أماني إبراهيم. (٢٠٠٩). "*رؤية مستقبلية نحو تفعيل دور رياض الأطفال*"، *المؤتمر السنوي الثاني، بعنوان: مدرسة المستقبل، الواقع والمأمول*، ج٢، كلية التربية ببورسعيد.

الدهشان، جمال علي. (١٩٩٣). *تكافؤ الفرص التعليمية " المفهوم ومظاهر التطبيق في عصور الازدهار الإسلامي"*، مجلة البحوث النفسية والتربوية، كلية التربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، ع ٣.

السيد، إسراء عبده قرين. (٢٠٢١). *متطلبات تحقيق العدالة التعليمية بمدارس التعليم الأساسي على ضوء مواد الدستور المصري*، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة سوهاج.

الخشيبي، علي السيد محمد. (٢٠٠٢). *علم اجتماع التربية المعاصرة " تطوره – منهجيته – تكافؤ الفرص التعليمية"*، دار الفكر العربي القاهرة.

العجرمي، راتب أحمد عبد الرازق. (٢٠١٨). *متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي ومعوقاته في المدارس الخاصة في العاصمة عمان من وجهة نظر القادة التربويين*، ماجستير، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العربي، أشرف. (٢٠١٢). *اقتصاديات التعليم العالي في مصر بين خياري العام والخاص واعتباري العدالة والكفاءة، التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص*، مجلس السكان الدولي القاهرة.

النقيب، إيمان العربي محمد. (٢٠١٢). *دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات رياض الأطفال: رؤية فلسفية، مجلة الطفولة والتربية*، ع (١١) سنة (٤).

بدران، شبل. (٢٠٠٧). *قضايا تربوية ومجتمعية*، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

بهنسي، شيماء أحمد عبد القادر. (٢٠٢١). *مبدأ الإتاحة التعليمية وحق التعليم للفئات المهمشة في ظل سيطرة التعلم عن بُعد" دراسة تحليلية نقدية"*. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ١١٥، يوليو.

تركي، عبد الفتاح. (١٩٨٩). *" أزمة التعليم في عصر الانفتاح " مؤتمر نحور رؤية نقدية للفكر التربوي العربي*، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، مج ١، ٤-٦ يوليو.

جوهر، علي صالح حامد، أحمد، أحمد محمد جابر، وغنيم، رانيا وصفي عثمان. (٢٠١٧). *معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالي المصري*. مجلة القراءة والمعرفة، ع ١، ١٨٦: ١٩٨.

جوهر، علي صالح، والباسل، ميادة محمد فوزي. (٢٠١٥). *متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين*، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي" *التعليم والعدالة الاجتماعية*" كلية التربية، جامعة سوهاج.

حافظ، شيماء محمد ربيع. (٢٠١٦). *جهود الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في اعتماد مؤسسات رياض الأطفال بمحافظة المنيا*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا.

خضر، محسن. (٢٠٠٠). *آفاق تربوية متجددة "من فجوات العدالة في التعليم"*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

رستم، رسمي عبد الملك. (٢٠٠٤). *التخطيط للتوسع في رياض الأطفال في صور استراتيجية التعليم في مصر*، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

رمضان، بثينة عبد الرؤوف. (٢٠٠٥). *جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية*، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

طلبة، جابر محمود. (٢٠١٢). *" مخاطر التعليم المدرسي في مؤسسات رياض الأطفال"*، مجلة كلية رياض الأطفال، كلية رياض الأطفال، جامعة بورسعيد، ع١.

عبد التواب، عبد اللاه عبد التواب. (٢٠١٨). *معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد في مؤسسات رياض الأطفال في صعيد مصر والتغلب عليها*، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول لكلية رياض الأطفال *"بناء طفل لمجتمع أفضل في ظل المتغيرات المعاصرة"* كلية رياض الأطفال، جامعة سوهاج.

عيسى، عمرو محمد حامد. (٢٠١٢). *دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمياط.

فارس، عصام. (٢٠٠٦). *رياض الأطفال (التنشئة، الإدارة، الأنشطة)*، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

فرج، علياء عمر كامل إبراهيم. (٢٠٠٥). *التعددية في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٥*، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

فلاحي، كريمة، ورشيدي، السعيد. (٢٠٢٢). *واقع الكفايات التعليمية اللازمة لمعلمات رياض الأطفال في الجزائر: دراسة ميدانية بروضة الرشاد عين الرنات سطيف*. مجلة دراسات نفسية وتربوية، مج١٥ ,ع١ – ٤٤٠، 4.

محروس، محمد الأصمعي، محمد، إيمان عبد الرحمن، وعبد المقصود، فاطمة فيصل. (٢٠٢٢). *المتطلبات التربوية اللازمة لتطبيق الدمج بمبني رياض الاطفال*. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، ع١١، ٣٣٧: ٣٧٢.

محمود، جمال الدين إبراهيم. (٢٠١٣). *دراسة تقويمية للجودة في مؤسسات رياض الأطفال*، مجلة الطفولة والتربية، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية. مج ٥، ع١٦.

مطر، حازم محمد إبراهيم. (٢٠١٥). *استشراق العدالة الاجتماعية بين الواقع والتصورات "ورقة عمل"، المؤتمر العلمي العربي التاسع-الدولي السادس- "بعنوان التعليم والعدالة الاجتماعية"*، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، ٢٥-٢٦ ابريل، ع ٩١، السنة ١٥، جامعة سوهاج.

نسيم، سليمان. توفيق، عوض. وآخرون. (١٩٩١). *تكافؤ الفرص في السياسات التعليمية في مصر*، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Bernie, Grummell. (2007). "The second chance" Equality of opportunity In rich Education Policies, *British Journal* of *Education Studies*, v 55, n 2, (EJ 764845), Jan.

Philippe Mahler and Rainer Winkelmann. (2005). Single Motherhood and (Un) Equal Educational Opportunities" Evidence for Germany" , Working Paper, Socioeconomic Institute, University of Zurich, No. 0512 , September, p 1.